الدينار عبر العصور الإسلامية

عبدالمجيد بن محمد الخريجي ونايف بن عبدالله الشرعان

الرياض ١٤٢٢هـ، ٢٨٠ صفحة

مراجعة: د. عبدالعزيز بن صالح الهلابي

كانت وسيلة المجتمعات في العصور القديمة للتبادل التجاري هي المقايضة، ثم خطى الإنسان خطوة مهمة وحاسمة في ابتكار وسيط جديد للتبادل تمثل بأشياء مختلفة من عصر إلى عصر، ومن مجتمع إلى آخر، إلى أن استقرّت المجتمعات على استخدام المعدنين النفيسين الذهب والفضة للأشياء ذات القيمة العالية، وما دونها استخدموا المعادن الرخيصة مثل البرونز. ويعود استخدام العُملة الذهبية إلى القرن الخامس قبل الميلاد. وقد جاء الإسلام وعرب الجزيرة يستخدمون في معاملاتهم التجارية في الحواضر الدينار الذهبي البيزنطي وزنًا، والدرهم الفضي الساساني كذلك وزنًا. استمر المسلمون بعد الفتح باستخدام العملات البيزنطية والساسانية بشكل رئيس إلى أن رأى الخليفة الأموي عبدالملك بن مروان أن الوقت قد حان لتعريب لغة دواوين الدولة (الخراج)، وتحرير عُملتها من التبعية الاقتصادية لأعدائهم الروم (البيزنطيين)، فأمر بسك دينار إسلامي جديد، وكان ذلك في سنة ٧٧ هـ. ولا شك أن دراسة المسكوكات بصفتها وثائق مادية تعدُّ -مثلما ذكر مؤلّفا هذا الكتاب في مقدمتهما-: "من أهم الوثائق التي تمدنا

بمعلومات صادقة ودقيقة تساعدنا في دراسة التاريخ الإسلامي من جميع جوانبه المختلفة الدينية والسياسية والاقتصادية، وتعكس لنا بصدق مدى ما وصلت إليه الدولة الإسلامية من رقي وتقدم. والنقود الإسلامية بما تحمله من أسماء الخلفاء والملوك والسلاطين، إضافة إلى سنوات السك المدوّنة عليها، تساعدنا في تصحيح العديد من الهفوات، وسد الثغرات في لوائح تسلسل الأُسر الحاكمة لمعظم الدول الإسلامية، وفي عصورها المختلفة، وكذلك ضبط فترات حكمهم بكل دقة ووضوح.

ويمكننا من خلال أسماء مدن السك الواردة على النقود الإسلامية معرفة مدى امتداد النفوذ السياسي لكل دولة، ولكل حاكم بعينه، إضافة إلى ذلك، فإنّ المسكوكات العربية الإسلامية، باختلاف أنواعها، تعدُّ أهم مصدر لدراسة الخط العربي، وتتبّع مراحل تطوره خلال العصور الإسلامية.

بوَّب المؤلفان العملات وفقًا للدول الإسلامية التي قامت بسكّها؛ فبلغ عدد هذه الدول ثلاثًا وأربعين دولة، ولم يخضع ترتيب هذه الدول للتسلسل التاريخي الدقيق، كما لم يخضع للتوارث المكاني أو التجاور الجغرافي؛ مثال ذلك تشغل عملات الدولة الأموية في الأندلس الصفحتين ١٠١-١٠٢ يعقبها الدولة الإخشيدية (مصر)، ثم عدد من الدول من مختلف بقاع العالم الإسلامي. ويأتي ترتيب دولتين من دول الطوائف في الأندلس، التي ورثت الدولة الأموية في الأندلس، وهما إمارة بني هود وإمارة بني عباد، في الصفحات ١٤٩-١٥٥، ثم يأتي دينار ملوك قشتالة من الأسبان في الصفحتين ٢٢٣-٢٢٤.

نهج المؤلِّفان في كتابهما نهجًا حميدًا؛ وذلك أنهما يقدِّمان لعملات كل دولة بنبذة تاريخية عنها تستعرض أهم الأحداث التاريخية التي شهدتها، ثم تتناول بعد ذلك التطورات النقدية التي طرأت على الدينار الإسلامي خلال فترة حكمها، وذلك باستثناء بعض الأسَر الحاكمة التي اكتفى المؤلفان بإيراد جدول حكامها ووصف دنانيرها. ثم قاما بعد ذلك مباشرة بدراسة وصفية لدنانيرها الذهبية؛ وذلك بوضع صورة وجه الدينار وظهره، وجعلاها أكبر من المقاس الطبيعي للدينار، رغبة منهما في جعل المعلومات أكثر وضوحًا لتيسير قراءتها.

من الطبيعي أن تتصدر الدنانير الأموية الكتاب، لأنّ مولدها كان على يد الخليفة عبدالملك بن مروان (٦٥-٨٦هـ). وأول الدنانير في هذا الكتاب ضُرب سنة ٧٨هـ، وهي ثاني سنة لضرب الدينار الإسلامي، ووصفه على هذا النحو:

الوجه:

مركز: لا إله إلا / الله وحده / لا شريك له.

هامش: محمد رسول الله أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله.

الظهر:

مركز: الله أحد الله / الصمد لم يلد / و لم يولد.

هامش: بسم الله ضرب هذا الدينار في سنة ثمان وسبعين.

القطر: ٢ سم.

وعدد الدنانير الأموية وأجزاؤها التي يضمها هذا الكتاب ٥٣. ومما يلاحظ أن ضربها يسير متسلسلاً وفق السنوات، باستثناء سنة ١١٥هـ

وهي تقع في خلافة هشام بن عبدالملك (١٠٥-١٢٥هـ). ومعروف أن سنوات حكمه سنوات استقرار سياسي وازدهار اقتصادي. ولا أعرف إذا كان الدينار الأموي الذي ضُرب في هذه السنة ليس من ضمن مقتنيات الأستاذ الخريجي أم أنه لم يعثر عليه على الإطلاق. والشيء نفسه يقال عن سبب عدم وجود دينار ضُرب سنة ١٢٣هـ. على أننا نستطيع تفسير عدم وجود دينار ضُرب في سنة ١٢٧هـ بعد مقتل الخليفة يزيد بن الوليد في الثورة التي قادها أبناء عمه، وانتهت بتولي الخلافة من قِبل ابن عمه يزيد بن الوليد لمدة ستة أشهر، ثم تولى بعده أخوه إبراهيم الذي -حسب قول بعض المؤرخين- كان يسلم عليه أسبوع بالخلافة، وآخر بالإمارة، وثالث يسلم عليه باسمه فقط. وكذلك سنتي ١٢٩و١٣٠هـ في خلافة مروان بن محمد، إذ كانت الدولة الأموية تلفظ أنفاسها.

ومما يلاحظ على الدنانير الأموية أنّ قطرها يتفاوت بين ٢ سم و ١,٩ سم. أما أجزاء الدينار فقد أمدّنا الكتاب بنصفي دينار ضُربا في عهد الوليد ابن عبد الملك على التوالي سنة ٩٢هـ و٩٦هـ، وثلث دينار ضُرب في عهد الوليد أيضًا سنة ٩٦هـ، كما أمدّنا الكتاب بثلث دينار آخر ضُرب في عهد عمر بن عبد العزيز سنة ١٠٠هـ.

ومما يثير التساؤل ما جاء في الكتاب صورة "الدينار الأموي البيزنطي" ٨٤-٨٥هـ، ووصفه الآتي (ص١٢): "دينار أموي بيزنطي ضُرب بشمال أفريقيا في عام ٨٤-٨٥ هـ، ويعدّ أول دينار مؤرخ لعملة إسلامية سُكّت في أفريقية. وعندما استولى المسلمون على شمال أفريقيا، ضربوا عملاتهم، واستخدموا نظام البيزنطيين في كتابة التاريخ على نقودهم... وقد استخدم

المسلمون هذا النظام لمدة ١٠ سنوات... إلى سنة ٩٥/٩٤هـ ومنذ ذلك التاريخ، بدأ المسلمون باستخدام التاريخ الهجري على نقودهم في أفريقية". وصورة الدينار لا تقتصر على عدم استخدام التاريخ الهجري، بل لا يوجد كتابة عربية على الدينار، وهذا أمر يتناقض مع سياسة عبدالملك وقادته الذين ينفّذون سياسته. صحيح أن ديوان الخراج في مصر، والذي يفترض أن تكون أفريقية تابعة له، لم يُعرَّب إلا في سنة ٨٦هـ، ومع أن تعريب الديوان عملية معقدة لكثرة سجلاته وما يحتاجه من الموظفين الأكفاء، لكن سكّ العملة باللغة العربية لا يحتاج إلى أكثر من فني متخصص لحفر الكلمات العربية والتاريخ الهجري، وباقي العمل يقوم به المختصون الآخرون، وإذا كان مثل هذا الفني غير موجود في القيروان فيمكن بسهولة استقدامه من المشرق.

والدينار الأموي البيزنطي (الأندلس ٩٤هـ) الذي ضُرب في الأندلس تحت إشراف القائد موسى بن نصير في عهد الوليد بن عبدالملك. وهو يشبه من حيث المظهر الدينار الأموي البيزنطي الذي ضُرب في أفريقية، والذي تحدثنا عنه آنفًا، ويتساويان في القطر فكلاهما = ١,٣سم. وهنا تساؤل مختلف عن التساؤل السابق، وهو أن شمال أفريقية كانت تخضع للبيزنطيين؛ وعندما فتحها المسلمون جلا عنها كل أو معظم البيزنطيين، ولكن لا بد أن نظمهم ولغتهم وبعض أساليب حياتهم قد ترسخت بين سكان المدن، خاصة القريبة من السواحل، سواء بين السكان المحليين أو بين أولئك الذين استوطنوا وليسوا من البيزنطيين، وكانوا يمارسون أعمالاً منها سكّ العملة،

لكن الأندلس لم تخضع أبدًا للبيزنطيين، ولم تكن على علاقة جيدة بهم، وكان سكانها يخالفون الدولة البيزنطية في المذهب الديني، فهم كاثوليك ويتبعون البابا في روما. وإذا صح نسبة الدينار إلى المسلمين، فلعل موسى بن نصير، والي أفريقية وفاتح الأندلس، استقدم معه فنيين من أفريقية، أو طلب من عمال الضرب في الأندلس أن يسكّوا له عُملة على هيئة الدينار الذي أحضره من أفريقية.

ومن نوادر العملات في العالم التي ضمها الكتاب بعض دنانير حكام عثر، وكانت عثر عاصمة مخلاف تمتد من شمال صبيا إلى حمضة، قرب بلدة القحمة حاليًا، وحكامها بنو طرف، وهم في الأصل موالي عيسى بن محمد المخزومي، والي مكة للخليفة المعتز بالله (٢٥٢-٢٥٥هـ). وقد بلغ الدينار العثري درجة من القوة في عصره حتى أصبح النقد الذي تقوم على أساسه بقية النقود المعاصرة في اليمن والجزيرة العربية. وكانت الدنانير العثرية تنقش تارة بأسماء أسْرة بني طرف مع اسم الخليفة العباسي، وتارة ترِد خالية من الأسماء فيما عدا اسم الخليفة المعاصر. وضم الكتاب صورًا لثمانية من الدنانير العثرية، ثلاثة منها القطع الوحيدة المعروفة بالعالم بهذا التاريخ. وجميع الدنانير العثرية التي في الكتاب متقنة في سكها، جميلة في خطوطها.

(يتبع في ص ٤٩٤)

= (بقية ص ٤٨٠)

ويختم الكتاب بدينارين ضُربا في سنة واحدة هي سنة ١٣٣٤هـ في مكة المكرمة لحكومة الحسين بن علي، وذلك إبان الثورة التي أعلنها بتأييد من البريطانيين ضد تركيا، وحملت اسم الثورة العربية. وجاء في أحدهما: الحسين بن علي، ملك البلاد العربية. وفي الآخر: الحسين بن علي، الناهض بالبلاد العربية عبده / وابن عبده. والدارس لأحداث هذه الحقبة من التاريخ وظروفها يعرف الشعارات التي كان يطرحها الحسين بن علي، وطموحاته التي لم يتحقق منها شيء.

وفي الختام يجدر القول إن كتاب **"الدينار عبر العصور الإسلامية"** معجم شامل للدينار، فيه الكثير من القطع النادرة، منها ما ليس له مثيل في أي كتاب آخر. وقد قام المؤلفان الكريمان بجهد يستحق التقدير والإشادة من حيث التعريف الدقيق والمنظم للدنانير، والدراسة التحليلية لأهم الأسماء والألقاب، ومدن السك، والتعريف بالتواريخ الهجرية معادلة بالتواريخ الميلادية. وتوّج ذلك الطباعة الأنيقة للكتاب، وتكامل كل العناصر الفنية فيه، من ورق مصقول، وصور نقية واضحة، وطباعة متقنة.

وبعد، فقد رغبت في إشراك القارئ الكريم بقراءتي للقسم الأول من الكتاب، لكن الكتاب من الغنى والجدة والشمول ما سوف يجعله ميدانًا رحبًا لدراسات من قِبل المختصين بالنقود الإسلامية.